الاستمرار في « المعراخ » (رصد اذاعة اسرائيل ٧٢/١٢/٢٩) ، اي ان نسبة المعارضين كانت ٣١،٤ ٪ وكان نسبة هؤلاء في المؤتمر السابق أكثر من الثلث ، وتحدث سكرتير الهستدروت يتسحاق بن أهرون امام اعضاء المؤتمر ، وقال — قبل الاقتراع — انه اذا انفصل حزب مبام عن « المعراخ » فانه سيواصل الانقسام والتفكك . (المصدر ذاته) .

● قرر مؤتمر مبام ان وضع قطاع غزة السياسي ، يجب ان يحدد مع مرور الوقت ، مع الاخذ في الحسبان : شؤون الدفاع الاسرائيلية ، ورغبات السكان ، والاحتياجات اللازمة لحل مشكلة اللاجئين ، وقد اتخذ هذا القرار بأغلبية ٣٠٤ ضد ٢٦٦ صوتا (رصد اذاعة اسرائيل ٧٢/١٢/٣٠) .

● قرر المؤتمر ، بأغلبية كبيرة انه ينبغي ان تدخل مشارف رفح في نطاق دولة اسرائيل ، وطالب مؤتمر مبام كذلك باقامة مستوطنات امنية في مشارف رفح ... دون المس بحقوق البدو (!) . (رصد اذاعة اسرائيل ٧٣/١/٢) .

● وقال وزير الصحة فكتور شمطوف (وهو من زعماء حزب مبام) في مقابلة اذاعية تعليقا على قرارات المؤتمر : « ان المسافة بيننا وبين حزب الاغلبية في المعراخ ، حزب العمل ، هي مسافة ناشئة عن تحفظنا على الاعتراف الشفهي الوارد في برنامج المعراخ في الكنيست . وان ما تم اقراره حاليا بالنسبة لقضايا الامن والسلام في مؤتمر مبام ، يقرب مبام من المعراخ ولا يبعده عنه ، ولا تنس اننا بالنسبة لقطاع غزة ، قررنا انه ينبغي عدم اعادته الى مصر ، ولم نقرر انه لا يجوز ضمه الى اسرائيل ، وما قررناه هو ان هذا الامر بقي مفتوحا للمفاوضات » . (المصدر ذاته) .

« التمرد البرلماني » ...

هل يتمكن « التجمع العمالي — المعراخ » الحاكم في اسرائيل بالائتلاف مع غيره من الاحزاب ، من الحكم — بعد الانتخابات البرلمانية المقبلة — بمفرده؟ وبكلمات أخرى : هل يحصل المعراخ على اغلبية مطلقة في الكنيست — برلمان اسرائيل — في الانتخابات المقبلة ؟

اذا كانت نتيجة هذه الانتخابات مطابقة تماما لنتيجة الانتخابات الاخيرة (جرت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩) ، من ناحية ، واذا أقر الكنيست مشروع تعديل قانون الانتخابات الذي تقدم به بصفة شخصية ، يوم ٧٢/١٢/١٨ كل من عضوي الكنيست : ابراهام عوفر (المعراخ) ، والدكتور يوحنان بدر (غاحال — اكبر كتل المعارضة) من ناحية أخرى ، فان الجواب على السؤال المطروح سيكون ايجابيا .

لكن مشروع تعديل القانون ، والذي سيقر على ما يبدو ، قوبل من قبل ثماني كتل برلمانية صغيرة، بما سمي « تمردا برلمانيا » هو الاول من نوعه في اسرائيل ، ثم بعد فشل هذا « التمرد » في المواجهة الاولى في لجنة القانون ، الدستور والقضاء » — وهي أحدى لجان الكنيست — وفي جلسة الكنيست يوم ٧٢/١٢/١٩ ، « أكد ممثلو هذه الكتل اصرارهم على نقل صراعهم الى الشارع » (معاريف ٧٢/١٢/٢٠) .

والتعديل الاساسي المقترح على « قانون الانتخابات » هو تغيير جذري للبند المتعلق بتوزيع « فائض الاصوات »، وتفيد منه بشكل خاص الكتل البرلمانية الكبيرة ، على حساب الكتل الصغيرة ، « وتكسب كتلة المعراخ بموجبه — اذا أقر نهائيا — مقعدين او ثلاثة من مقاعدها في الكنيست، وهذا هو بالضبط ما يريده المعراخ » (معاريف ٧٢/١٢/١٩) .

قبل الاسترسال ، شيء من التوضيح :

● ان عدد أعضاء الكنيست هو ١٢٠ عضوا ، وحصل « المعراخ » بالاضافة الى « الكتل العربية » المرتبطة به ، في الانتخابات الاخيرة على نصف مقاعد الكنيست تماما ، اي على ٦٠ مقعدا .

● بموجب قانون الانتخابات المعمول به في اسرائيل — والذي قدم المشروع لتعديله — توزع مقاعد البرلمان على قوائم المرشحين حيث ينجح من كل قائمة ، عدد من الاعضاء يساوي نتيجة تقسيم عدد الاصوات الصالحة التي تحصل عليها القائمة ، على « سعر » العضو ، الذي يساوي نتيجة تقسيم مجموع الاصوات الصالحة على ١٢٠ (العشر بن تسمى « مجلس النواب » تل ابيب :